

التاريخ : ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٠ م

قرار وزاري رقم (٦٠٣) لسنة ٢٠٠٠ م
في شأن الشروط الخاصة باستيراد
وتداول الكحول الأثيلي والمواد التي تدخل في تركيبها
وزير الصحة :

- بعد الاطلاع على احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتناول الأدوية .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٧ باعتماد اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم تداول الكحول الأثيلي .
- وبعد الاطلاع على توصيات اللجنة الفنية المختصة بالرقابة الدوائية والغذائية .
- وبناء على مقتضيات الصحة العامة وما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة .

- قرار -

مادة أولى : يحظر على جميع الشركات والمؤسسات استيراد أو احراز أو عرض أو بيع أو تداول الكحول الأثيلي أو أي مادة أخرى يدخل في تركيبها بأي نسبة كانت الا بعد موافقة وزارة الصحة .

مادة ثانية : يشترط لاستيراد وتناول الكحول الأثيلي ما يلي :

- ١ - أن تكون الشركة أو المؤسسة الراغبة في الاستيراد حاصلة

على ترخيص بتصنيع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية أو مواد ومستحضرات التجميل أو أي مادة أخرى من المواد المتعلقة بصحة الإنسان وفق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ والقرارات الوزارية المنفذة والمكملة له وان تقدم لادارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية الرقابة الدوائية والغذائية - بطلب متضمن الغرض من استيراد الكحول الأثيلي قبل القيام بعملية الاستيراد .

٢ - أن يتقدم صاحب العلاقة إلى ادارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية - الرقابة الدوائية والغذائية - بطلب متضمن الغرض من الاستيراد سواء كان للجامعات أو معاهد الابحاث أو المدارس أو أي من القطاعات الحكومية والأهلية والكميات المطلوبة والجهة المستوردة منها وذلك قبل القيام بعملية الاستيراد .

٣ - يجب أن تحتفظ الجهة المستوردة للكحول الأثيلي بسجل خاص وفق الشروط المطلوبة وتكون صفحاته مرصمه بارقام مسلسلة ومحفوظة بخاتم وزارة الصحة لقيد الكميات الواردة والكميات المنصرفة والرصيد المتبقى أولا بأول واسم الشركة المستوردة وكذلك المصدرة ورقم التشغيلة .

مادة ثلاثة : يجب ألا تزيد نسبة الكحول الأثيلي في الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التي يدخل في تركيبها سواء مستوردة أو مصنعة محلياً على الآتي :-

أ - أن تكون نسبة الكحول الأثيلي في الأدوية التي تصنع

للاستعمال الداخلي هي أقل نسبة ممكنة لازمة لاذابة بعض العناصر الداخلة في تركيب الدواء بعد دراستها في لجنة مختصة لدى الرقابة الدوائية .

ب - المطهرات والدهانات التي تستعمل من الخارج والتي تتطلب اذابة العناصر الفعالة بها في الكحول بنسبة أعلى من ١٠٪ بالحجم بشرط أن يكتب عليها أنها للاستعمال الخارجي فقط .

ج - الأدوية التي تحتوي على عقاقير سامة إذا جاوزت الجرعة المقررة والتي لا تذوب إلا في نسبة من الكحول أعلى من ١٠٪ بالحجم بشرط الاتتجاوز الجرعة الاجمالية خمسة سنتيمترات مكعبة وأن تبين الجرعة بخط واضح على العبوة مع تحذير من تجاوز المقدار .

مادة رابعة : الكحول الجراحي (Surgical spirit) وهو المحتوى على الكحول الأثيلي مخلوط بماء آخر مثل سلسلات الميثيل وزيت الخروع وغيرها من المواد بشرط أن يلون باللون الأزرق وأن يكتب على العبوة (سام - للاستعمال الخارجي فقط .

مادة خامسة : يستثنى من احكام هذا القرار عمليات استيراد الكحول الأثيلي لاستعمال وزارة الصحة .

مادة سادسة : تتولى ادارة تفتيش الادوية - الرقابة الدوائية والغذائية - القيام بجميع عمليات التفتيش على مخازن ومستودعات الشركات المستوردة للكحول الأثيلي وتحرير المخالفات .

مادة سابعة : يلغى القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ .

مادة ثامنة : يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ، ويعمل به اعتباراً من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية .

وزير الصحة